قضايا سياسية

اسم المقال: الاتحاد الأوربي والحرب الروسية الاوكرانية: دراسة في المجالين السياسي والاقتصادي
اسم الكاتب: أ.د. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9535
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 15:11 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الاتحاد الاوربي والحرب الروسية الاوكرانية: دراسة في المجالين السياسي والاقتصادي[▽]

The European Union and the Russian–Ukrainian War
A Study in the Political and Economic Fildes

أ.د. محمد عبد الرحمن يونس العبيدي *

Prof. Dr. Muhammad Abdul Rahman Younis Al-Obaidi

الملخص:

يحاول البحث بيان موقف وسياسة دول الاتحاد الأوربي تجاه الحرب الروسية – الأوكرانية، في المجالين السياسي والاقتصادي، والتعرف من خلاله على طبيعة ونوع العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوربي على روسيا نتيجة إعلانها الحرب على أوكرانيا، ومعرفة مدى تأثير تلك العقوبات على روسيا وفي الوقت ذاته التعرف أيضا على طبيعة، وأوجه الدعم والمساعدات التي تلقتها أوكرانيا من دول الاتحاد الأوربي. وحجم وفائدة الدعم والمساعدة المقدمة الى أوكرانيا. ضم البحث أربعة محاور، الأول عن نشأة وتطور الاتحاد الأوربي، اما الثاني فهو عن علاقات الاتحاد الاوربي مع كل من روسيا واوكرانيا، واهتم الثالث بالعقوبات التي فرضها الاتحاد الأوربي على روسيا بسب اجتياحها للأراضي الاوكرانية، والرابع عن دعم الاتحاد الأوربي لأوكرانيا في المجالات السياسية والاقتصادية والإنسانية. وخلص البحث الى ان الحرب الروسية – الأوكرانية اضرت بالبلدين كثيرا من النواحي كافة، فبالرغم من العقوبات العديدة والمتنوعة والمشددة التي فرضها الاتحاد الأوربي على روسيا لإضعافها واجبارها على انهاء الحرب، لم يثن ذلك من عزم روسيا وقدرتها على مواصلة الحرب وإصرارها على تحقيق أهدافها في أوكرانيا. وفي المقابل اثبتت الاخيرة وبفضل دعم الاتحاد الأوربي الكبير لها، قدرتها على مواجهة القوة والآلة العسكرية الروسية، وإصرارها أيضا على تحقيق أهدافها في تحرير أرضها.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوربي، الحرب الروسية– الأوكرانية، روسيا، اوكرانيا.

Abstract:

The research attempts to explain the position and policy of the EU countries towards the Russian-Ukrainian war, in the political and economic fields, and to identify, through it, the nature and type of sanctions imposed by the EU on Russia as a result of its declaration of war on Ukraine, and at the same time to identify the nature and aspects of support and assistance received by Ukraine from the EU countries. The research included three axes: the first

▽ تاريخ التقديم : 2025/1/13 تاريخ القبول: 2025/2/9 تاريخ النشر: 2025/3/31

* مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل dr.mohamad_alobaidy@uomosul.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

one the European Union's relations with Russia and Ukraine. The second was about was concerned with the sanctions imposed by the European Union on Russia due to its invasion of Ukrainian territory. The third. Finally, the fourth axis was about the European Union's support for Ukraine in the political, economic, and humanitarian fields. The research concluded that the Russian-Ukrainian war affected the two countries a lot in all aspects. Despite the many, varied, and severe sanctions imposed by the European Union on Russia to weaken it and force it to end the war, this did not discourage Russia's determination and ability to continue the war and achieve its goals in Ukraine. On the other hand, the latter, thanks to the great support of the European Union, proved its ability to confront the Russian military power, capability, and machine; In addition to its determination to achieve its goals and liberate its territory.

Keywords: European Union; Russian–Ukrainian war; Russia; Ukraine.

المقدمة:

كان الاجتياح الروسي للأراضي الأوكرانية وما نتجه عنه من نشوب الحرب الروسية – الأوكرانية من ابرز احداث عام 2022، وشكلت الحرب تحدياً جديداً واختباراً صعباً للعلاقات الروسية – الغربية وتحديداً الاوربية منها، بحكم الموقع الجغرافي والعلاقات التاريخية بين الجانبين. فبالرغم من استقرار العلاقات الروسية – الاوربية والتعاون القائم بين الجانبين في العديد من المجالات ولاسيما الاقتصادية منها ومجال الطاقة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991، فان ذلك لم يمنع من استمرار حالة التنافس والصراع غير المباشر بين الطرفين، في حالة يمكن وصفها بالعودة الى أجواء الحرب الباردة. والدليل على ذلك سعي الدول الغربية المستمر لتوسيع نطاق حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومحولات ضم كثير من دول أوروبا الشرقية المتاخمة للحدود الروسية ومحولات مد نفوذها الى تلك الدول.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من كونه يعد استكمالا للدراسات والبحوث التي تناولت الحرب الروسية – الأوكرانية وسياسة الاتحاد الأوربي وتعزيزا لها، ومحاولة الإحاطة ببعض جوانبها التي من الممكن قد اغفلت الدراسات الأخرى عنها.

هدف البحث: يهدف البحث الى التطرق الى سياسة الاتحاد الأوربي تجاه الحرب الروسية – الأوكرانية في المجالات السياسية والاقتصادية والإنسانية، ومحاولة التعرف على ابرز القرارات والإجراءات التي تبناها الاتحاد الأوربي تجاه الحرب وتداعياتها، سواء بالنسبة للعقوبات التي فرضها على روسيا، او من ناحية الدعم السياسي والاقتصادي لأوكرانيا.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في طرح التساؤلات الاتية: ما هو دور الاتحاد الأوربي في الحرب الروسية – الاوكرانية؟ ولماذا يدعم اوكرانيا في حربها ضد روسيا؟، وماهي الإجراءات والقرارات التي

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

اتخذها في دعم أوكرانيا ؟ وماهي طبيعة واوجه الدعم والاسناد التي قدمتها دول الاتحاد الى اوكرانيا؟ وهل اسهم الدعم الاقتصادي والسياسي الذي قدمته دول الاتحاد الأوربي الى اوكرانيا في تحقيق أهدافه في ديمومة واستمرار مواجهة أوكرانيا في حربها ضد روسيا؟ وهل كانت العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوربي على روسيا ذات جدوى وفاعلية في اضعاف الأخيرة؟

فرضية البحث: تقوم فرضية البحث على ان سياسة الاتحاد الأوربي تجاه الحرب الروسية – الأوكرانية وموقفه الداعم لأوكرانيا سواء في المجال السياسي او الاقتصادي والانساني قد اسهم بشكل مباشر في تقوية موقفها وأطال امد مقاومتها ومواجهتها لروسيا، واسهم أيضا في استنزاف الأخيرة واضعافها الى حد ما ومنعها من حسم الحرب الى الوقت الراهن.

خطة البحث: تضمنت هيكلية البحث مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة. ضم الاول علاقات الاتحاد الاوربي مع كل من روسيا واوكرانيا. بينما تناول الثاني العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوربي على روسيا بسب اجتياحها للأراضي الاوكرانية. واهتم الثالث بالدعم الذي قدمه الاتحاد الأوربي الى أوكرانيا في المجالات السياسية والاقتصادية والانسانية، ثم الخاتمة التي تضمنت اهم النتائج التي توصل اليها الباحث.

اولا: علاقات الاتحاد الأوربي مع روسيا وأوكرانيا

1. العلاقات مع روسيا:

منذ تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991 وظهور روسيا الاتحادية الجديدة كوريثة عنه، بدأت العلاقات بين روسيا والاتحاد الأوربي تشهد مرحلة جديدة قوامها التعاون الاقتصادي. فروسيا كانت في تلك المرحلة بحاجة الى إعادة بناء اقتصادها واستجماع قوتها. والاتحاد الأوربي كان يحاول ان يقدم نموذجه في الإدارة والحكم والنظام الديمقراطي لروسيا من اجل العمل به والتخلي عن نظام الحكم المركزي وسطوة سلطة الحزب الواحد.

كان بداية التعاون بين الجانبين عام 1994، فبعد ما يقرب من عامين من المفاوضات والعديد من الاجتماعات تم التوقيع على اتفاقية الشراكة والتعاون Partnership and Cooperation Agreement (PCA) بين الاتحاد الأوربي وروسيا في حزيران / يونيو عام 1994[1]. وكانت الأساس القانوني للتعاون بين الجانبين، ولم تدخل اتفاقية الشراكة والتعاون حيز التنفيذ حتى عام 1997، ويرجع

---

[1] **اتفاقية تعاون تم التوقيع عليها بين الاتحاد الأوربي وروسيا عام 1994 شملت التعاون في السياسية والاقتصادية والطاقة وتعزيز الشراكة. للمزيد من التفاصيل حول بنود الاتفاقية وابرز ما تضمنته ينظر:**

Electronic Database of Investment Treaties (EDIT), EC - Russia PCA (1994), Agreement on partnership and cooperation establishing a partnership between the European Communities and their Member States, of one part, and the Russian Federation, of the other part.
https://edit.wti.org/document/show/db45b321-9b40-448e-b219-5a844734dbbd

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

ذلك إلى عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد السياسة الروسية في الشيشان، وكانت سارية المفعول في البداية لمدة عشر سنوات، ثم تجدد تلقائيا كل عام. وحددت الاتفاقية الأهداف المشتركة الرئيسة واسست لأطار الاتصالات الثنائية، بما في ذلك المشاورات المنتظمة بشأن حقوق الإنسان والقمة الرئاسية التي تعقد مرتين سنويا.

استمرت مسيرة التعاون وتوثيق العلاقات بين الجانبين بحضور فلاديمير بوتين قمة مجلس الاتحاد الأوروبي في اذار/ مارس 2001، إذ عكست مدى تحسن العلاقات، كون الاتحاد الأوروبي لم يوجه عادة دعوات القمة لقيادات من الدول غير الأعضاء. وفي إطار استراتيجية التعاون، تم عقد قمة بين الجانبين في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2001 تم الإعلان من خلالها تكثيف الحوار والتعاون في المسائل السياسية والأمنية. اضافة الى ما تقدم تم عقد اجتماعات شهرية بين ممثل روسيا واللجنة السياسية والأمنية للاتحاد الأوروبي التي ناقشت سبل منع الأزمات ونشوئها وكيفية ادارتها.

في 29 أيار/ مايو 2002، عقد اجتماع امني بين الاتحاد الأوروبي وروسيا تم الاتفاق فيه على إرسال ممثل عن وزارة الدفاع الروسية إلى بروكسل، من اجل الحفاظ على استمرار وادامة الاتصالات بين روسيا والاتحاد الأوروبي. وبحث الجانبان آفاق وإمكانية التعاون المشترك في المجالات العسكرية والتقنيات العسكرية والتعاون بين أساطيل روسيا والاتحاد الأوروبي، ومشاركة روسيا في عمليات إدارة الأزمات المدنية وحفظ السلام، إذ وافقت روسيا على المساهمة في بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، وتم التوصل إلى اتفاقيات لتبادل المعلومات حول الأنشطة غير القانونية، وتهديدات المجموعات المسلحة، ومناقشة التعاون حول الدفاع المدني وإدارة الطوارئ، فضلا عن ذلك، وافق الاتحاد الأوروبي على التمويل الثنائي للتعاون في إزالة الألغام، مثل المشروع الروسي السويدي لإزالة الألغام ابان الحرب العالمية الثانية من بحر البلطيق حول منطقة كالينينغراد[1].

وفي قمة سانت بطرسبرغ عام 2003، عزز الاتحاد الأوروبي وروسيا تعاونهما في مجالات الاقتصاد والأمن الخارجي، والتعليم والثقافة والحريات والعدالة. وعلى المستوى الإقليمي أكد الاتحاد الأوروبي وروسيا، إلى جانب النرويج وأيسلندا، التركيز على التعاون عبر الحدود في منطقتي البلطيق وبارنتس سميت بسياسة البعد الشمالي الجديدة في عام 2007. وفي يوليو/تموز 2008، بدأت المفاوضات بشأن اتفاقية جديدة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا في مجالات مثل الحوار السياسي والعدالة والحرية والأمن والتعاون الاقتصادي والبحث والتعليم والثقافة والتجارة والاستثمار والطاقة. وفي عام 2010، أطلقت مبادرة التعاون الشراكة من أجل التحديث. وفي عام 2011 اختتمت المفاوضات بشأن اتفاقية تسهيل الحصول على التأشيرات[2].

(1) **Andrew Monaghan, The Background of EU-Russia Relations, Jan. 1, 2007, pp. 11-12. https://www.jstor.org/stable/resrep20326.4**

(2) **Vanessa Cuevas Herman, EU-Russia relations, European Parliament, Fact Sheets on the European Union, 4/2024. https://www.europarl.europa.eu/factsheets/en/sheet/177/russia**

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

كان الاتحاد الأوروبي وروسيا قد تبنيان شراكات استراتيجية عديدة، تضمنت التعاون في العديد من المجالات الاخرى، منها التجارة والاقتصاد والطاقة وتغير المناخ والبحث والتعليم والثقافة والأمن، ومكافحة الإرهاب ومنع الانتشار النووي وحل النزاعات في الشرق الأوسط. وكان الاتحاد الأوروبي مؤيدا قويا لانضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية والذي اكتمل في عام 2012. وكان ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في آذار/ مارس 2014، ودعم روسيا المقاتلين الانفصاليين في شرق أوكرانيا ومحاولاتها تعطيل الوصول إلى بحر آزوف سببا في بداية مراجعة الاتحاد الأوروبي لسياساته تجاه روسيا وعلاقاته معها[1].

لم تسعف اتفاقيات التعاون التي حاول كلا الجانبين العمل بها ان تنقل العلاقات بين الطرفين من حالة الشك والقلق والتوتر والصراع الى مرحلة الاستقرار والتعاون الحقيقي، فالعديد من القضايا الخلافية كانت دائما حاضرة بينهما، كقضية الشيشان وداغستان والمناطق الشرقية من أوكرانيا، وتوسع الاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي على حساب دول أوروبا الشرقية والتي تعدها روسيا ضمن مجال امنها القومي، وابتعاد روسيا عن مسار التحول الديمقراطي، وأزمة بيسلان عام 2004[2] ومن بعدها قضية الانتخابات الأوكرانية عام 2004، والتنافس التجاري والاقتصادي، وغيرها من القضايا التي اصابت العلاقات بين الجانبين بحالة عدم الاستقرار[3]. إذ بدأت العلاقات بين روسيا والاتحاد الاوربي تشهد توتراً متصاعدا منذ اندلاع الاحتجاجات في أوكرانيا في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2013، ومن بعدها فوز الاحزاب ذات التوجهات الغربية في الانتخابات الاوكرانية عام 2014، والتي أجبرت الرئيس الأوكراني آنذاك فيكتور يانوكوفيتش على الفرار إلى موسكو، وأعقب هذه الخطوة ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، واندلاع الحرب في شرق البلاد مع الانفصاليين الموالين لروسيا، وعلى ما يبدو أن هذا الصراع الداخلي في اوكرانيا كان من الاسباب الرئيسة في توتر العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا. إذ تعتقد الاخيرة أن حلف شمال الأطلسي يعمل على زعزعة استقرار شمال أوروبا، واصبحت العلاقات تسير باتجاه التدهور المستمر منذ عام 2014 بعد تدخل روسيا في شبه جزيرة القرم وضمها للأراضي

---

(1) **Herman, Op. Cit.**

(2) **شهدت منطقة اوسيتيا الشمالية ضمن الاتحاد الروسي في الأول من أيلول/ سبتمبر من عام 2004، قيام مجموعة مسلحة باقتحام مدرسة في اليوم الأول من بداية العام الدراسي، واحتجز المسلحون العشرات من الطلاب واولياء امورهم الذين حضروا افتتاح العام الدراسي الجديد، وبعد حصار فرضته قوات الامن الروسية على المدرسة ومن فيها استمر أيام عدة، اقتحمت القوات الروسية المدرسة، وجرت مواجهة دامية مع محتجزي الرهائن، وتسبب ذلك بمقتل نحو 340 شخص من الأطفال واولياء الأمور والمعلمين. ينظر:**

R. G. Gidadhubli, Russia after Beslan, *Economic and Political Weekly Journal*, Vol. 39, No. 43 (Oct. 23-29, 2004), p. 4704. https://www.jstor.org/stable/4415705

(3) **Monaghan, Op. Cit., pp. 19-20.**

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الروسية[1]؛ إذ ادى ذلك إلى تعليق التعاون في المجالات السابقة المتفق عليها، وجمد المجلس الأوروبي منذ عام 2014 التعاون مع روسيا (باستثناء التعاون عبر الحدود والاتصالات بين الناس)[2].

وفرض الاتحاد الأوروبي اضافة الى كل من الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ومنذ اذار/مارس من عام 2014، عقوبات ضد روسيا تضمنت، تجميد الأصول وحظر منح التأشيرات للنخب الروسية والانفصاليين الأوكرانيين والمنظمات المرتبطة بهم، إلى جانب العقوبات الدبلوماسية والتي بضمنها التعليق الرسمي لقمم الاتحاد الأوروبي وروسيا، وكذلك المفاوضات بشأن اتفاقيات التعاون بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، فضلاً عن تعليق عضوية روسيا في مجموعة الثماني. تلتها عقوبات اقتصادية منها فرض قيود على التجارة مع شبه جزيرة القرم، وعقوبات على تجارة الأسلحة وحضر التعاون في مجال الطاقة والتعامل المالي مع روسيا[3].

وردًا على ذلك تبنت روسيا في اب/ أغسطس 2014 عقوبات بالمثل، وحظرت المنتجات الزراعية الغذائية للاتحاد الأوروبي التي تمثل 43٪ من إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي الزراعية الغذائية إلى روسيا. وبالرغم من العقوبات والعقوبات المضادة، ظل الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لروسيا، في حين ظلت روسيا خامس أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي حتى عام 2021، وخاصة في مجال الطاقة[4]، لان أساس العلاقات الروسية – الاوربية وعلى مدار الثلاثة العقود الماضية كانت قائمة على المنافع المتبادلة في الاقتصاد والطاقة. لكن وبعد أن أصبحت روسيا تشكل التهديد الأكبر للسلام والاستقرار في أوروبا حسب وجهة نظر دول الاتحاد الاوربي، فقد أصبح الطابع الأمني يحكم هذه العلاقات. إذ أدت عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد روسيا والعقوبات الروسية المضادة، فضلا عن بدائل الواردات الروسية المتزايدة، إلى تراجع حجم التجارة بين الجانبين، بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم والحرب في منطقة الدونباس في أوكرانيا، إذ اختلفت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حول كيفية التعامل مع روسيا، وأكدت على مراجعة سياسة الجوار الأوروبية عام 2015. وفي الاستراتيجية العالمية لعام 2016 للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، أكد الاخير على أنه يتوقع من روسيا احترام القانون الدولي والمبادئ التي يقوم عليها النظام الأمني الأوروبي، في إشارة إلى ميثاق باريس لعام 1990 ومذكرة بودابست لعام 1994، وان الاتحاد الأوروبي على استعداد للتعاون مع روسيا في حال

---

(1) **Alessandro Figus, European Union and Russia: international relations Evolution, Geopolitical, *Social Security and Freedom Journal*, Volume 3 Issue 2, 2020, p 132. https://intapi.sciendo.com/pdf/10.2478/gssfj-2020-0016**

(2) **Herman, Op. Cit.**

(3) **Helene Sjursen, Guri Rosén, Arguing Sanctions: On the EU's Response to the Crisis in Ukraine in European-Russian Power Relations in Turbulent Times, 2021, pp.59-60; Herman, Op. Cit. https://www.jstor.org/stable/10.3998/mpub.10202357.5.**

(4) **Herman, Op. Cit.**

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

التزامها بالشروط والمطالب الاوربية، عندها يمكن ان تلتقي وتتداخل مصالحهما مرة اخرى.[1] وطرح مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي في مارس/آذار 2016 خمسة مبادئ للتعامل مع روسيا، تضمنت دعوة الاخيرة الى تنفيذ اتفاقيات مينسك الخاصة بانهاء الحرب في اقليم الدونباس كشرط اساسي لتغيير موقف دول الاتحاد الاوربي من روسيا، ومواصلة تطوير العلاقات مع دول الشراكة الشرقية الستة في الاتحاد السوفيتي السابق The Eastern Partnership (EaP) وهي كل من أوكرانيا، روسيا البيضاء، مولدوفا، أذربيجان، أرمينيا، جورجيا[2]. وتعزيز التعاون في مجال أمن الطاقة والتهديدات المشتركة، فضلا عن دعم المجتمع المدني الروسي، الحاجة إلى المشاركة الانتقائية مع روسيا في القضايا التي تهم الاتحاد الأوروبي، وقضايا اخرى ذات الاهتمام المشترك. وأعرب الاتحاد عن أمله في أن تكون القيادة الروسية أكثر انفتاحاً على التسوية في المستقبل. وكان اختلاف دول الاتحاد الاوربي في اعتماد سياسة موحدة تجاه روسيا سببا في اضعاف موقفه تجاه الاخيرة، وخاصة فرنسا وألمانيا وإيطاليا والنمسا والمجر التي اعربت عن رغبتها في تحسين العلاقات مع روسيا، إذ تعتمد ألمانيا على مصادر الطاقة الروسية منذ عام 2015 (وصلت نسبة استيراد المانيا من الغاز الروسي عام 2020 الى 65%)، فضلا عن دعمها لخط أنابيب نورد ستريم 2[3].

واعتمد البرلمان الاوربي في حزيران/يونيو 2015 واذار/ مارس 2019 قرارات عدة بشأن علاقات الاتحاد مع وروسيا، إذ دعم عقوبات الاتحاد ضد روسيا، واكد على اهمية تقديم المساعدات المالية للمجتمع المدني الروسي، وتعزيز التواصل مع الاخير بالرغم من صعوبة العلاقات. وعبرت قرارات عام 2019 عن القلق الاوربي بشأن سياسة روسيا الخارجية تجاه دول الجوار الاوربي، وخاصة مع بلدان الشراكة الشرقية. وانتقدت قرارات البرلمان الاوربي تدهور حقوق الإنسان والحريات الأساسية في روسيا وعدم اهلية الاخيرة لتكون شريكًا استراتيجيًا للاتحاد الأوروبي. وأعرب الاخير عن مخاوفه بشأن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وحالة الديمقراطية في روسيا.

وفي أيلول/ سبتمبر 2021، اعتمد البرلمان الاوربي توصية بشأن العلاقات مع وروسيا، الزمت الاتحاد الأوروبي بعدم اقامة أي شراكة مع الكرملين مالم ينه الاخير وبحسب ما جاء في بيان الاتحاد

---

(1) **Stefan Meister, A Paradigm Shift: EU-Russia Relations After the War in Ukraine , November 29, 2022. https://carnegieendowment.org/research/2022/11/a-paradigm-shift-eu-russia-relations-after-the-war-in-ukraine?lang=en&center=europe**

(2) **الشراكة الشرقية هي مبادرة دبلوماسية واقتصادية أطلقها الاتحاد الأوروبي عام 2009 لتعزيز العلاقات مع ست دول شرقية أوروبية وهي: أوكرانيا وبيلاروسيا ومولدوفا وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان. وتضمنت المبادرة التعاون في مجالات الأمن والسياسة والتجارة وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية في الدول الست. وتعتبر الشراكة الشرقية بمثابة منصة للحوار والتعاون المشترك بين الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية الشرقية.**

(3) **Meister, Op. Cit.**

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الاوربي" عدوانه الداخلي على شعبه، ووقف القمع المنهجي للمعارضة والسجناء السياسيين، ومنظمات المجتمع المدني، وإلغاء أو تعديل جميع القوانين التي تتعارض مع المعايير الدولية، مثل تلك المتعلقة بـ "العملاء الأجانب... وإنهاء عدوانه الخارجي على الدول المجاورة". ودعوة الاتحاد الأوروبي إلى عدم التعاون مع روسيا والابقاء على قنوات الحوار مفتوحة[1].

وتسببت سياسات روسيا في تفاقم الخلافات بين دول الاتحاد الأوروبي. فقد أدت الهجمات السيبرانية، وحملات التضليل ضد الساسة الاوربيين، والأخبار الكاذبة التي تنشرها وسائل الإعلام الروسية ضد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلى تعزيز عزلة روسيا. وفي تقرير صدر في اذار /مارس 2021 ذكرت خدمة العمل الخارجي الأوروبية أن ألمانيا كانت الهدف الرئيس للمعلومات المضللة الروسية في الاتحاد الأوروبي، وتزايدت حملة التشهير الروسية ضد مؤسسات الدولة والسياسيين ووسائل الإعلام الألمانية بعد إجلاء أليكسي نافالني، السياسي الروسي المعارض الذي تعرض للتسمم في روسيا، إلى ألمانيا في اب/أغسطس عام 2020.وحذر الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، جوزيب بوريل، في تقريره الصادر في يونيو/حزيران 2021 حول استراتيجية روسيا الجديدة من زيادة تدهور العلاقات مع موسكو، ودعا بوريل الاتحاد الأوروبي إلى التصدي لما اسماه العدوان الروسي وخفض علاقات التعاون مع روسيا ما أمكن. وشدد على أهمية التعامل الانتقائي مع روسيا في مجالات محددة مثل مكافحة الإرهاب والاتصالات. وبينما يحاول الاتحاد الأوروبي اعتماد سياسة جديدة تجاه روسيا بعد ضم شبه جزيرة القرم والحرب في شرق أوكرانيا. وأدى الانقسام بين الدول الأعضاء حول كيفية التعامل مع روسيا إلى الحد من قدرتها على تبني سياسة اكثر فاعلية في التعامل مع روسيا. وأبقى الاتحاد الأوروبي على العقوبات التي فُرضت على روسيا عام 2014، لكنه تجنب الإجراءات التي من شأنها الإضرار بمشاريع الطاقة الكبرى، والتي كانت لا تزال ذات اهمية لكلا الجانبين[2].

وبالرغم من توقيع عدد من اتفاقيات التعاون بين الجانبين، فقد أبدت روسيا القليل من الاهتمام بتلك الاتفاقيات وخاصة فيما يتعلق بالشؤون الخارجية، كما لم يكن هناك اجماع داخل الاتحاد الأوربي على منح روسيا أي وضع خاص، فضلا عن الصعوبات التي تواجهها دول الاتحاد في التعاون مع روسيا، وبالرغم من ذلك كان الاتحاد الأوربي حريص على تكثيف الجهود للعمل مع روسيا وخاصة في مجال الشؤون الخارجية[3].

---

(1) **Herman, Op. Cit.**
(2) **Meister, Op.Cit.**
(3) **Fraser Cameron and Horst Teltschik, EU-Russia Relations, Konrad Adenauer Stiftung, Apr. 1, 2008, pp.1-2 . https://www.jstor.org/stable/resrep10065.7**

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وشاب العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا التوتر منذ ان ضمت روسيا شبه جزيرة القرم ومدينة سيفاستوبول اليها عام 2014، وتدخلها في مناطق شرق أوكرانيا واخرها اجتياحها للأراضي الاوكرانية في 24 شباط/ فبراير عام 2022، إذ تم تعليق التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والعلمي بين الجانبين.

بعد الهجوم الروسي على اوكرانيا، اعتمد الاتحاد الأوروبي في اذار/ مارس 2022 استراتيجية خاصة للأمن والدفاع تجاه روسيا، التي باتت تمثل ""تهديدًا مباشرًا وطويل الأمد للأمن الأوروبي"، مما يعد تحولًا كبيرًا في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا منذ عام 2016. وقد تم تعزيز هذا النهج بشكل أكبر في المفهوم الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي، الذي تم اعتماده في حزيران/ يونيو 2022، والذي نص على أن "الاتحاد الروسي هو التهديد الأكثر أهمية ومباشرة لأمن الحلفاء والسلام والاستقرار في منطقة اليورو الأطلسية". وفقا لذلك اعتمد الاتحاد الاوربي ومنذ عام 2022، نهجا جديدا تجاه روسيا اعتمد المبادئ الاتية:

أ. عزل روسيا دوليًا وفرض عقوبات عليها لمنعها من شن الحرب.

ب. على المجتمع الدولي ضمان المساءلة من خلال تحميل روسيا والجناة الأفراد والمتواطئين المسؤولية عن انتهاكات القانون الدولي وجرائم الحرب المرتكبة في أوكرانيا.

ت. دعم جيران الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك من خلال سياسات التوسع في الاتحاد الأوروبي ومساعدة الشركاء في جميع أنحاء العالم في معالجة عواقب حرب العدوان الروسية ضد أوكرانيا.

ث. دعم التعاون الوثيق مع حلف شمال الأطلسي والشركاء في جميع أنحاء العالم للدفاع عن النظام الدولي القائم على القواعد.

ج. تعزيز قدرة الاتحاد الأوروبي على الصمود، وخاصة في مجال أمن الطاقة والبنية التحتية الحيوية، ومواجهة التهديدات الإلكترونية والهجينة من جانب روسيا، والتلاعب بالمعلومات والتدخل.

د. دعم المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان ووسائل الإعلام المستقلة داخل وخارج روسيا، مع معالجة التهديدات للأمن والنظام العام في الاتحاد الأوروبي[1].

2. العلاقات مع اوكرانيا:

بدأت العلاقات السياسية بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا في كانون الاول / ديسمبر 1991، عندما اعترف المفوضية الأوروبية وعن طريق رئيسها (وزير خارجية هولندا) رسميًا باستقلال أوكرانيا. وتبنى البرلمان الاوكراني في 2 تموز /يوليو 1993 قانونا حدد بموجبه اسس السياسة الخارجية ومن ضمنها ضمان اندماج أوكرانيا في المجال السياسي والاقتصادي والقانوني الأوروبي، بهدف نيل عضوية الاتحاد الأوروبي. والعمل وفق سياسة تهدف إلى تطوير العلاقات بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي. وأعلنت أوكرانيا لأول مرة عن تطلعاتها إلى التكامل مع الاتحاد الأوروبي. وان أولوية السياسة الخارجية الأوكرانية

[1] **Herman, Op. Cit.**

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

هي ان تكون عضوة في الاتحاد الاوربي، طالما أن ذلك لا يضر بمصالحها الوطنية. ومن أجل الحفاظ على علاقات مستقرة مع الاتحاد الأوروبي، سعت أوكرانيا من اجل إبرام اتفاقية للشراكة والتعاون مع الاتحاد الاوربي، والتي ستكون بمثابة الخطوة الأولى نحو انضمامها، وبعد ذلك العضوية الكاملة [1].

في 14 حزيران/ يونيو 1994 تم إبرام اتفاقية الشراكة والتعاون (PCA) بين الاتحاد الاوربي واوكرانيا (دخلت حيز التنفيذ في 1 اذار/مارس 1998)، والتي تضمنت التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والإنسانية. وقد أتاح إبرام اتفاقية الشراكة والتعاون إقامة حوار ثنائي منتظم بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي على المستويين السياسي والقطاعي، وإدخال لوائح تجارية تستند إلى مبادئ منظمة التجارة العالمية، وتحديد أولويات تكييف التشريعات الأوكرانية مع القواعد والمعايير الأوروبية. في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأوكراني. وتم إدراج سبع أولويات في اتفاقية الشراكة والتعاون، مثل: الطاقة والتجارة والاستثمارات والعدالة والشؤون الداخلية وتكييف التشريعات الأوكرانية مع تشريعات الاتحاد الأوروبي وحماية البيئة والنقل والتعاون الحدودي والتعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والفضاء.

واستنادا إلى اتفاقية الشراكة والتعاون هذه، تم تطوير الحوار السياسي بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي إلى اجتماعات سنوية بمشاركة رئيس أوكرانيا ورئيس المجلس الأوروبي ورئيس المفوضية الأوروبية، واجتماعات مجلس التعاون بمشاركة رئيس وزراء أوكرانيا والممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، ووزير خارجية الدولة التي تتولى الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي، واجتماع اللجان الفرعية القطاعية المسؤولة عن التعاون بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي، ولجنة التعاون البرلماني، واجتماعات الحوار السياسي لوزراء الخارجية، واجتماعات الحوار القطاعي، واجتماعات دورية على مستوى فرق العمل.

ومع الأخذ بنظر الاعتبار أن مدة اتفاقية الشراكة والتعاون البالغة 10 سنوات كانت تنتهي في مارس 2008، أطلقت أوكرانيا والاتحاد الأوروبي منذ 5 اذار/ مارس 2007 عملية التفاوض بشأن اتفاقية جديدة بين الجانبين. وقبل التوقيع على الاتفاقية الجديدة، تم تمديد مدة اتفاقية الشراكة والتعاون تلقائيًا بناءً على الاتفاق المتبادل بين الجانبين. وبعد انضمام أوكرانيا إلى منظمة التجارة العالمية في 18 شباط/فبراير 2008، أطلقت أوكرانيا والاتحاد الأوروبي مفاوضات حول إنشاء منطقة تجارة حرة، وفتح الطريق نحو تحرير الحركة التجارية والسلع والخدمات ورأس المال والأدوات الاقتصادية غير الجمركية. وفي 9 ايلول/سبتمبر 2008 وخلال قمة باريس، توصلت أوكرانيا والاتحاد الأوروبي إلى اتفاق سياسي نص على أن أي اتفاق مستقبلي بين الجانبين سيكون بمثابة نوع من الشراكة، على أساس مبادئ

[1] **Ministry of Foreign Affairs of Ukraine, Mission of Ukraine to the European Union, Overview of Ukraine-EU Relations, 15 April 2021.**
https://ukraine-eu.mfa.gov.ua/en/2633-relations/zagalnij-oglyad-vidnosin-ukrayina-yes

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الارتباط السياسي والتكامل الاقتصادي. وخلال القمة الخامسة عشرة لأوكرانيا والاتحاد الأوروبي في 19 كانون الاول/ديسمبر 2011، تم الإعلان عن استكمال المفاوضات حول اتفاقية الشراكة الجديدة، وفي 30 اذار/مارس 2012، تم التوقيع على اتفاقية الشراكة المستقبلية[1].

أدى رفض الرئيس الاوكراني فيكتور يانوكوفيتش والمقرب من روسيا التوقيع على اتفاقية الشراكة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني / نوفمبر 2013 إلى بدء الاحتجاجات في أوكرانيا، وتحت ضغط المظاهرات والتصعيد الشعبي، اعتمد برلمان أوكرانيا في 13 اذار/مارس عام 2014 قرارا اكد على مسار أوكرانيا نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي واعتماد التدابير ذات الأولوية في هذا الاتجاه، وعدم التراجع عن اندماج أوكرانيا في المحيط الأوروبي. واكد على أن أوكرانيا وباعتبارها دولة أوروبية تتقاسم مع الاتحاد الأوروبي وتشترك معه في التاريخ والقيم، ولها الحق في التقدم بطلب للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي وفقا للمادة 49 من معاهدة الاتحاد الأوروبي. وبموجب هذا القرار، أوصى البرلمان الأوكراني رئيس أوكرانيا بالنيابة ومجلس وزراء أوكرانيا بتنفيذ عدد من الخطوات الفورية في مجال التكامل الأوروبي، وخاصة في سياق إبرام أوكرانيا اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي[2].

تم التوقيع على اتفاقية الشراكة في بروكسل من قبل أوكرانيا والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتم التوقيع على الجزء السياسي من اتفاقية الشراكة من قبل رئيس وزراء أوكرانيا أ. ياتسينيوك، والجزء الاقتصادي من قبل رئيس أوكرانيا ب. بوروشينكو ، ونيابة عن الاتحاد الأوروبي تم التوقيع على الاتفاقية من قبل رؤساء مؤسسات الاتحاد الأوروبي وقادة جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتمت المصادقة والتوقيع على الاتفاق وفق مرحلتين الاولى في 21 اذار/مارس 2014 والثانية في 27 حزيران/ يونيو 2014.

في 16 ايلول/سبتمبر 2014، صادق البرلمان الأوكراني بالتزامن مع البرلمان الأوروبي على اتفاقية الشراكة، وسمح باستكمال جميع الإجراءات الداخلية اللازمة لأوكرانيا والاتحاد الأوروبي. والبدء اعتبارًا من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 في تطبيق اتفاقية الشراكة و دخولها الكامل حيز التنفيذ بعد التصديق على الاتفاقية من قبل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وشكلت اتفاقية الشراكة الأساس القانوني للتعاون بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي على المدى المتوسط. وأدى التوقيع والتصديق على اتفاقية الشراكة إلى تطوير العلاقات وفق مبادئ الارتباط السياسي والتكامل الاقتصادي. ونصت اتفاقية الشراكة على استمرار الحوار المنتظم في شكل مؤتمرات قمة سنوية، وإنشاء هيئات دائمة جديدة

---

[1] **Mission of Ukraine to the European Union, Legal Basis and instruments of Cooperation, 15 April 2021.**
https://ukraine-eu.mfa.gov.ua/en/2633-relations/zagalnij-oglyad-vidnosin-ukrayina-yes

[2] **Ministry of Foreign Affairs of Ukraine, Mission of Ukraine to the European Union, Overview of Ukraine-EU Relations, 15 April 2021, Op. Cit.**

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

للتعاون الثنائي مثل مجلس الشراكة، ولجنة الشراكة، ولجنة الشراكة التجارية، واللجان الفرعية القطاعية واللجنة البرلمانية ومنصة المجتمع المدني[1].

وأعلن بيترو بوروشينكو رئيس أوكرانيا ومن بعده البرلمان الأوكراني أن أوكرانيا تعد اتفاقية الشراكة بمثابة خطوة نحو الهدف النهائي وهو العضوية الكاملة لأوكرانيا في الاتحاد الأوروبي. وفي ا كانون الثاني/ يناير 2016، بدأت أوكرانيا والاتحاد الأوروبي في تطبيق التجارة الحرة والشاملة بينهما.

في 7 شباط/فبراير 2019، صوت البرلمان الأوكراني على قانون إدخال تعديلات على دستور أوكرانيا فيما يتعلق بالمسار الاستراتيجي للدولة بشأن الحصول على العضوية الكاملة لأوكرانيا في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي[2].

وعقد قادة دول الاتحاد الاوربي في 18 حزيران / يونيو 2020 مؤتمرا مع قادة ست دول شرق اوروبا ومنها اوكرانيا أطلق عليه اسم مؤتمر قمة الشراكة الشرقية، واتفق المشاركون على مواصلة تعاونهم العملي وتطويره في مجالات المناخ والاتصالات والمجتمع المدني والتعليم والتقدم التكنولوجي والرقمنة والتنمية المستدامة. واعرب الاتحاد الأوروبي عن التزامه بمواصلة دعم البلدان المجاورة من أجل مواجهة الأزمة الصحية (جائحة كورونا) عام 2020، وتقديم الدعم المالي والتقني لتلك الدول بهدف تطوير قدراتها في مجالات الحوكمة الرشيدة، وسيادة القانون، والإعلام، والعمالة وغيرها. واستمرت العلاقات الوثيقة بين الاتحاد الاوربي واوكرانيا بعد ذلك باتجاه مزيد من الدعم الاوربي لأوكرانيا ولا سيما مسألة انضمامها الى الاتحاد الاوربي، ودعمها ابان توتر علاقاتها مع روسيا وتزايد التهديدات الروسية لأوكرانيا والتصعيد العسكري قبيل اجتياح روسيا للأراضي الاوكرانية في شباط/فبراير 2022[3].

ثانيا: الحرب الروسية على اوكرانيا وعقوبات الاتحاد الاوربي على روسيا

في 24 شباط/ فبراير من عام 2022، شنت روسيا الاتحادية هجومها العسكري على الاراضي الشرقية لأوكرانيا، إذ بدأت روسيا حملتها العسكرية بعد ان حشدت قواتها على الحدود مع اوكرانيا، وبادرت قبلها بالاعتراف باستقلال اقليمي دونيتسك ولوغانيسك الذين اعلانا انفصالهما عن اوكرانيا، وأعقبها قيام القوات الروسية باجتياح منطقة الدونباس في شرق أوكرانيا[4].

---

(1) **Mission of Ukraine to the European Union, Legal Basis and instruments of cooperation , 15 April 2021, Op.Cit.**

(2) **Ministry of Foreign Affairs of Ukraine, Mission of Ukraine to the European Union, Overview of Ukraine-EU Relations, 15 April 2021, Op.Cit**

(3) **European Parliamentary, Association agreement between the EU and Ukraine, July2020, PP. 15-16.**
https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2020/642844/EPRS_STU(2020)642844_EN.pdf

(4) **للمزيد من التفاصيل حول أسباب الحرب الروسية – الأوكرانية ينظر:**

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

من جانبه أدان الاتحاد الأوروبي بشدة الهجوم الروسي على الاراضي الاوكرانية، واستهدافها المدنيين والبنية التحتية. ودعا الاتحاد الاوربي روسيا إلى الانسحاب الفوري وغير المشروط من كامل أراضي أوكرانيا وحدودها الدولية. وأشار الاتحاد الاوربي في بيان له إلى " أن هذه الحرب العدوانية تشكل انتهاكًا صارخًا وسافرًا لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، وأن الاتحاد الروسي يتحمل المسؤولية الكاملة عنها". وصرح شارل ميشيل رئيس المجلس الأوروبي في 1 اذار/مارس 2022 قائلاً: " ليست أوكرانيا فقط هي التي تتعرض للهجوم، القانون الدولي والنظام الدولي القائم على القواعد والديمقراطية والكرامة الإنسانية تتعرض أيضًا للهجوم، هذا إرهاب جيوسياسي بحت". وأكد قادة دول الاتحاد الأوروبي القول" أن روسيا وبيلاروسيا وجميع المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم الأكثر خطورة الأخرى سيُحاسبون على أفعالهم وفقًا للقانون الدولي". كما "أدان الاتحاد الأوروبي استخدام روسيا للغذاء كسلاح في الحرب ضد أوكرانيا وأزمة الأمن الغذائي العالمية التي تسببت فيها روسيا"[1].

ومنذ بداية الحرب شباط/ فبراير 2022، كان مجلس الاتحاد الأوروبي يجتمع بانتظام لمناقشة الوضع في أوكرانيا. وطالب زعماء الاتحاد الأوروبي مرارا وتكرارا روسيا بأن توقف فورا أعمالها العسكرية، وأن تسحب جميع قواتها ومعداتها العسكرية من أوكرانيا دون قيد أو شرط، وأن تحترم بشكل كامل سلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها واستقلالها، وشددوا على حق أوكرانيا في اختيار مصيرها وأثنوا على شعب أوكرانيا لشجاعته في الدفاع عن بلده[2].

وتبنت دول الاتحاد الأوروبي ومنذ انطلاق العمليات العسكرية الروسية في شباط/ فبراير 2022 وردًا على الاجتياح الروسي للأراضي الاوكرانية، عقوبات جديدة وغير مسبوقة وصارمة ضد روسيا، بالتعاون مع كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا وأستراليا واليابان. إذ فرض الاتحاد اربعة عشر حزمة من العقوبات حتى24 حزيران/ يونيو 2024[3]، بهدف زيادة الضغط على روسيا واجبارها

حاتم سعيد، أسباب الصراع بين روسيا وأوكرانيا...الأزمة بدأت ببناء سد مائي (الأسباب الكاملة للحرب)،2022/2/24.. https://www.almasryalyoum.com/news/details/2533555

جوزيف ناي جار، ما الذي تسبب في اندلاع حرب أوكرانيا؟ ترجمة ابراهيم محمد علي، 2022/10/4:
https://www.project-syndicate.org/commentary/what-caused-russia-ukraine-war-by-joseph-s-nye-2022-10/arabic

أحمد جلال محمود عبده، (السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو)، مجلة السياسة والاقتصاد، المجلد 17، العدد 16، أكتوبر 2022، ص 220.
https://jocu.journals.ekb.eg/article_264002.html

(1) **Herman, Op. Cit.**

(2) **Consilium Europa, EU Response to Russia's War of Aggression Against Ukraine, 4/7/2024.https://www.consilium.europa.eu/en/policies/eu-response-ukraine-invasion/#:~:text=The%20EU%20and%20its%20member,firmly%20condemn%20Russia's%20military%20aggression**

(3) **فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على الحكومة الروسية والمؤسسات المالية والتجارية والدفاعية والتكنولوجية والإعلامية وشملت العقوبات:**

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

على انهاء الحرب، عن طريق إضعاف اقتصادها ومنعها من الحصول على التقنيات والوصول الى الأسواق الأساسية والحد من قدرتها على الاستمرار في الحرب.

تنوعت العقوبات التي فرضها الاتحاد الاوربي على روسيا؛ ففضلا عن العقوبات الفردية والاقتصادية، شملت العقوبات المجالات المالية والمصرفية والطاقة والنقل البري والبحري والجوي وتكنولوجيا المعلومات والقضايا التقنية والاستشارات والبث وكذلك قطاعات المعادن وحظر استيراد البضائع الروسية والسلع الفاخرة والالماس والذهب وغيرها، فضلا عن العقوبات الدبلوماسية بما فيها تعليق تسهيلات التأشيرات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا. كما وافق الاتحاد الأوروبي على رفض منح المنتجات والخدمات الروسية في أسواق الاتحاد الأوروبي معاملة الدولة الأكثر تفضيلاً[1].

في أيلول/ سبتمبر 2022، علقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي العمل باتفاقية تسهيل التأشيرة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا لعام 2007، واعتمدت المفوضية مبادئ توجيهية لضمان عدم تأثير هذا التعليق سلبًا على المحتاجين إلى الحماية والأشخاص الذين يسافرون إلى الاتحاد الأوروبي لأغراض أساسية، مثل الصحفيين والمعارضين وممثلي المجتمع المدني.

• تجميد أصول 419 كيانًا بما في ذلك البنوك الرئيسية و1706 فرد من المسؤولين والنخب الروسية.
• تقييد المعاملات مع البنك المركزي الروسي ومنع الوصول إلى احتياطياته وتجميد أكثر من 200 مليار يورو.
• فرض قيود على الديون والأسهم على عدد من البنوك والشركات.
• حظر المعاملات مع بعض الشركات الصناعية العسكرية الروسية المملوكة للدولة.
• قطع الاتصالات عن 10 مؤسسات مالية روسية رئيسة، بما في ذلك بنك سبيربنك الروسي أكبر بنك - من SWIFT (المراسلة المالية الدولية المهيمنة في العالم نظام).
• توسيع وتشديد ضوابط التصدير على السلع والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج إلى روسيا وإلى كيانات مختارة في الصين والهند وكازاخستان وأماكن أخرى تدعم بشكل مباشر المجمع الصناعي العسكري الروسي.
• حظر بعض الصادرات في قطاعات الطيران والبحرية والتكنولوجيا وتصدير محركات الطائرات بدون طيار والسلع الفاخرة إلى روسيا.
• حظر استيراد الصلب والمشروبات الروحية والمأكولات البحرية والذهب والماس وغيرها من المنتجات من روسيا.
• إغلاق المجال الجوي والموانئ والطرق في الاتحاد الأوروبي أمام الشركات الروسية.
• تعليق أنشطة البث لـ 13 وسيلة إعلامية روسية (بما في ذلك الشركات التابعة للحكومة الروسية).
إن اعتماد الاتحاد الأوروبي على واردات الغاز الطبيعي الروسي جعل استهداف قطاع الطاقة لدى روسيا أمرًا صعبًا.
• حظر معظم واردات النفط الخام والمنتجات النفطية الروسية وهذا (ينطبق على حوالي 90% من واردات النفط الروسية)، مع استثناء النفط الخام الذي يتم تسليمه بواسطة خط انابيب.
• منع شركات الاتحاد الأوروبي من تقديم خدمات نقل النفط باستثناء الخام الروسي اوبيع النفط والمنتجات النفطية إلى دول خارج الاتحاد الأوروبي بالحدود القصوى للأسعار المتفق عليها أو أقل منها (تم إنشاؤه بالتعاون مع تحالف مجموعة السبع [G7] للحد الأقصى للسعر عائدات النفط الروسية مع الحفاظ على استقرار أسواق الطاقة العالمية).
• حظر صادرات الاتحاد الأوروبي من تكنولوجيات تكرير النفط.
• حظر واردات الفحم الروسي.

في كانون الأول/ ديسمبر 2023، عزز الاتحاد الأوروبي من اجراءاته لمكافحة التحايل لمكافحة التهرب من العقوبات بالتعاون مع البلدان الأخرى وتشديد تطبيق سقف أسعار النفط. للتفاصيل ينظر:

Kristin Archick, Russia's War Against Ukraine: European Union Responses and U.S.-EU Relations, Congressional Research Service, March 27, 2024, PP 1-2.
https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IN/IN11897

[1] للمزيد من التفاصيل حول مضامين هذه العقوبات وتفاصيلها وخطوات وإجراءات دعم الاتحاد الأوربي لاوكرانيا ينظر:
Consilium Europa, Op. Cit.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

في هذه الاثناء في ايلول/ سبتمبر 2022اجرت روسيا استفتاء في الاراضي الاوكرانية الشرقية التي سيطرت عليها بهدف ضمها الى اراضيها، واستنكر الاتحاد الاوربي الاستفتاء وعده غير قانوني، ورفضه بشدة، واستنكر محاولة روسيا ضم الأراضي الأوكرانية لها بالقوة وتكريس سيطرتها العسكرية على الاراضي الاوكرانية.

شملت العقوبات الاوربية على روسيا حتى نهاية نيسان /أبريل 2024، أكثر من 2100 فرد وكيان سياسي واقتصادي وعسكري واعلامي وثقافي وغيرها. فمن بين الأفراد الذين شكلتهم العقوبات فلاديمير بوتن الرئيس الروسي وسيرجي لافروف وزير الخارجية، فضلا عن 351 عضوًا في مجلس الدوما من الذين أيدوا الاعتراف بالأراضي التي احتلتها روسيا في منطقتي دونيتسك ولوغانسك، وكبار المسؤولين والعسكريين، والمسؤولين عن الضربات الصاروخية ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية الحيوية والمسؤولين عن ما سمي عمليات اختطاف الأطفال الأوكرانيين وتبنيهم غير القانوني لهم. وقد تم إدراج العديد من اعضاء منظمة فاغنر في قائمة العقوبات. في حزيران/يونيو 2023، فرض المجلس الاوربي عقوبات على تسعة أفراد لحكمهم على السياسي المعارض فلاديمير كارا مورزا بالسجن لمدة 25 عامًا بتهم ذات دوافع سياسية، وتمت إضافة مسؤولين ايضا الى قائمة العقوبات من الذين ارتبطت اسماؤهم بوفاة المعارض الروسي أليكسي نافالني.

وكثف الاتحاد الأوروبي أيضاً من جهوده لمكافحة تحايل روسيا على نظام العقوبات، إذ حظر تصدير السلع والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج والمكونات الحيوية والتكنولوجيا المتقدمة. ووافق المجلس في 9 حزيران/يونيو 2023، على اعتبار انتهاك عقوبات الاتحاد الأوروبي كجرائم جنائية، وتسهيل التحقيق في انتهاك التدابير الجزائية وملاحقة ومعاقبة مرتكبيها في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي[1].

وتبنى البرلمان الاوربي ومنذ بدء الحرب الروسية – الاوكرانية، العديد من القرارات التي ادانت السيطرة الروسية على الاراضي الاوكرانية وما وصف بالجرائم التي ترتكبها روسيا في الاقاليم الاوكرانية، وأعرب البرلمان الاوربي عن دعمه لاستقلال وسيادة وسلامة أراضي اوكرانيا وحدودها الدولية. وايد البرلمان الأوروبي العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي ضد روسيا. ودعا إلى مصادرة الأصول الروسية التي جمّدها الاتحاد الأوروبي واستخدامها في إعادة إعمار أوكرانيا، وتعويض ضحاياها.

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية والدفاعية للاتحاد الأوروبي بعد الحرب الروسية على أوكرانيا، حث البرلمان الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل على اتباع نهج شامل تجاه روسيا والتخلي عن أي تعاون انتقائي مع موسكو نظرا لما وصفه بالفظائع وجرائم الحرب ارتكبتها القوات الروسية ووكلاؤها والمرتزقة في أوكرانيا.

---

[1] Herman, Op. Cit.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، اقر البرلمان الاوربي اعتبار روسيا دولة راعية للإرهاب كونها تستخدم وسائل الإرهاب، ودعا المجتمع الدولي إلى الاتحاد من اجل مساءلة الساسة الروس عما وصف بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. كما دعا البرلمان الاوربي إلى محاسبة الرئيس بوتن والقادة الروس الآخرين وحلفائهم من قادة بيلاروسيا بسبب شنهم الحرب على اوكرانيا. وفي قرار صدر في 19 كانون الثاني/ يناير 2023، أعرب البرلمان الاوربي عن دعمه "إنشاء محكمة دولية خاصة لمقاضاة مرتكبي جريمة العدوان ضد أوكرانيا التي ارتكبتها القيادة السياسية والعسكرية للاتحاد الروسي وحلفاؤه، ولا سيما بيلاروسيا". وأقر البرلمان الاوربي في 16 شباط/ فبراير 2023 "بأن حرب العدوان الروسية قد غيرت بشكل جذري الوضع الجيوسياسي في أوروبا"، ودعا الاتحاد الأوروبي إلى اهمية وضرورة اتخاذ القرارات السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية التي من شأنها زيادة الضغط ومواصلة العزلة الدولية لروسيا. وعندما فتح المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية التحقيق بشأن أوكرانيا وجرائم الحرب فيها، اعرب البرلمان الاوربي عن دعمه الكامل للتحقيق، ورحب بقرار المحكمة الجنائية الدولية في مارس/آذار 2023، عندما أُعلنت عن اصدار مذكرات اعتقال بحق فلاديمير بوتن وماريا لفوفا بيلوفا، مفوضة حقوق الطفل لرئيس روسيا، بسبب الترحيل غير القانوني للأطفال الأوكرانيين إلى الأراضي الروسية[1].

ثالثا: الاتحاد الاوربي ومجالات الدعم لأوكرانيا

من الاهمية بمكان ان نذكر بداية مدى ما تشكله اوكرانيا من مكانة واهمية بالنسبة لأوروبا، فهي تمتلك أوكرانيا ثاني أكبر حدود مشتركة مع الاتحاد الأوروبي بأكثر من 1300 كيلومتر. وتعد أوكرانيا سوقاً رائجة للبضائع الاوربية كونها تضم 45 مليون مستهلك، و70% من أراضيها صالحة للزراعة وتعد من أكثر التربة خصوبة في أوروبا، وإمكانية إقامة روابط اقتصادية وتجارية بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا كبيرة،ولكي يتحقق ذلك، على شركات الاتحاد الأوروبي ان تكون مستعدة للاستثمار في أوكرانيا أو التجارة معها، ويتعين على اوكرانيا ايضا العمل على تحسين بيئة العمل لديها. إذ تحتل اوكرانيا حاليًا المرتبة 137 من أصل 185 دولة من إذ سهولة ممارسة الأعمال التجارية وفقًا لتقرير ممارسة الأعمال لعام 2013 الصادر عن البنك الدولي، والمرتبة 73 من أصل 144 دولة في تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2012-2013. الى جانب ما سبق تعد أوكرانيا أهم دولة عبور للغاز الروسي المتجه إلى الاتحاد الأوروبي (تعد روسيا ثاني أكبر شريك استيراد ورابع أكبر شريك تصدير للاتحاد الأوروبي)، إذ تستلم اثنتا عشرة دولة عضو في الاتحاد الأوروبي الغاز الروسي عبر نظام النقل الأوكراني، بالرغم من واقعه السيء نسبيًا والذي يحتاج إلى تطوير بشكل كبير، علما ان هناك محاولات روسية لإعادة توجيه إمدادات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي من خلال نظام نقل الغاز عبر

[1] Herman, Op. Cit.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

بيلاروسيا وخط أنابيب نورد ستريم. كما تقدم أوكرانيا موارد الطاقة التي يحتاجها الاتحاد الأوروبي. وهي واحدة من أكبر منتجي الكهرباء في أوروبا. وتم دمج أنظمتها الكهربائية جزئيًا مع الشبكة الأوروبية لمشغلي أنظمة نقل الكهرباء، وتوفر البلاد الكهرباء لأربع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي (المجر وسلوفاكيا وبولندا ورومانيا). فضلا عن ذلك، تمتلك أوكرانيا موارد كبيرة من الغاز الطبيعي والغاز الصخري والتي بدأت في تطويرها[1]. وهذا يعكس مدى اهتمام الاتحاد الاوربي بأوكرانيا وسعيه للوقوف معها ودعمها في الحرب التي تخوضها ضد روسيا.

عقب الهجوم الروسي على اوكرانيا، عقد أعضاء المجلس الأوروبي رؤساء دول وحكومات اجتماعا يوم 24 شباط/ فبراير 2022 وأصدروا بيان ادان فيه المجتمعون بأشد العبارات هجوم روسيا العسكري على أوكرانيا، وطالبوا روسيا بالانسحاب غير المشروط من الأراضي الاوكرانية. وأكدوا على إن روسيا تنتهك بشكل صارخ القانون الدولي، وتقوض استقرار الأمن الأوروبي والعالمي، كما ادنت دول الاتحاد بيلاروسيا لتورطها في الحرب على أوكرانيا. وتم في الاجتماع ايضا اتخاذ قرار فرض العقوبات على روسيا في قطاعات المال والطاقة والنقل والاستخدام المزدوج للسلع ومراقبة الصادرات وتمويل الصادرات والتأشيرات، وعقوبات ضد المسؤولين الروس، واكد قادة دول الاتحاد الأوروبي على ان الاخير سيواصل التنسيق مع الشركاء والحلفاء داخل اروقة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وحلف شمال الأطلسي ومجموعة السبع من اجل تنسيق دعم اوكرانيا. وأكد المجلس الأوروبي ايضا تضامنه مع أوكرانيا والاعتراف بطلعاتها الأوروبية والاختيار الأوروبي لأوكرانيا حسب ما جاء في اتفاقية الشراكة. وعقد زعماء الاتحاد الأوروبي اجتماعا لرؤساء الدول والحكومات في فرساي يومي 10–11 مارس/آذار 2022، اكد الاجتماع على ادانة الهجوم الروسي، ومطالبة روسيا بالانسحاب من الأراضي الأوكرانية، ومواصلة دعم اوكرانيا الاقتصادي والإنساني[2].

لقد تسببت الحرب الروسية – الاوكرانية منذ بدايتها في 24 شباط/ فبراير عام 2024 وحتى الوقت الحاضر، بنتائج واثار سلبية اضرت بأوكرانيا اقتصاديا واجتماعيا وعسكريا وانسانيا، ولولا الدعم الغربي لأوكرانيا في هذه الحرب لما استطاعت الاخيرة مواصلة تصديها ومقاومتها لروسيا طيلة هذه المدة[3].

---

(1) **Olga Shumylo-Tapiola, Why Does Ukraine Matter to the EU, April 16, 2013. https://carnegieendowment.org/research/2013/04/why-does-ukraine-matter-to-the-eu?lang=en&center=europe.**

(2) **Stefano Fella, The EU response to the Russian invasion of Ukraine, Commons Library Research Briefing, 22 March 2022, pp 19-20. https://researchbriefings.files.parliament.uk/documents/CBP-9503/CBP-9503.pdf**

(3) **Olga Shumylo-Tapiola, Why Does Ukraine Matter to the EU, April 16, 2013. https://carnegieendowment.org/research/2013/04/why-does-ukraine-matter-to-the-eu?lang=en&center=europe**

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وقف الاتحاد الأوروبي بقوة إلى جانب أوكرانيا، وقدم الدعم السياسي والمالي والاقتصادي والإنساني والعسكري والدبلوماسي لها من اجل تعزيز قوتها ومواصلة مقاومتها. فمنذ بداية الحرب، قدمت دول الاتحاد الأوروبي أكثر من 107 مليار يورو مساعدات الى اوكرانيا. شملت مجالات الدعم المساعدات المالية والاقتصادية الى جانب الدعم العسكري والمساعدات الإنسانية والحماية المدنية فضلا عن الترحيب باللاجئين والتحقيق في جرائم الحرب وملاحقة مرتكبيها، وبرامج حماية الاطفال، وتم توزيع مبلغ الدعم وفق الاتي:

1- الدعم المالي والاقتصادي والإنساني: 51.3 مليار يورو.

2- الدعم العسكري: 39 مليار يورو.

3- دعم اللاجئين داخل الاتحاد الأوروبي: 17 مليار.

4- المساعدات الإنسانية والحماية المدنية (3.2 مليار يورو).

ومع اضافة مبلغ ال 50 مليار يورو ضمن خطة دعم اوكرانيا التي وضعها الاتحاد الاوربي مطلع شهر اذار / مارس 2024 لدعم اوكرانيا للمدة من 2024 ولغاية 2027، فان مجموع مبلغ الدعم يصل الى اكثر من 157 مليار يورو[1].

على الجانب السياسي ومنذ بداية الحرب تقدمت أوكرانيا في 28 شباط/ فبراير 2022، بطلب الانضمام الى عضوية الاتحاد الأوروبي، وطلب فلاديمير زيلينسكي الرئيس الأوكراني من الاتحاد

---

[1] **European Council Council of the European Union, EU solidarity with Ukraine, 3 july 2024.**
https://www.consilium.europa.eu/en/policies/eu-response-ukraine-invasion/eu-solidarity-ukraine/#economic.
بلغ الدعم المالي والاقتصادي والإنساني (51.3 مليار يورو) تضمنت دعم أوكرانيا في تحقيق متطلبات الانضمام الى الاتحاد الأوربي(مرفق أوكرانيا 8 مليار يورو)، والمساعدات المالية الكلية لعامي 2022-2023 (25.2 مليار يورو)والمنح والقروض من دول الاتحاد الأوربي(12.2 مليار يورو) وضمانات الاتحاد الأوربي لعامي 2022-2023 (2.6 مليار يورو)،و أنواع أخرى من الدعم (3.3 مليار يورو).
الدعم العسكري (39 مليار يورو) تضمن أوجه الدعم العسكري مرفق السلام الأوربي وبعثة المساعدة العسكرية للاتحاد الأوربي والذخيرة والصواريخ والمعدات والاليات والالتزامات الأمنية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا.
اما المساعدات الإنسانية والحماية المدنية فكانت (3.2 مليار يورو) وشملت الغذاء والماء والأدوات المنزلية الأساسية والرعاية الصحية وملاجئ الطوارئ والتعليم في حالات الطوارئ والمساعدات النقدية.
بينما كان مبلغ دعم ورعاية اللاجئين في دول الاتحاد الأوربي مبلغ (17 مليار يورو) وتضمن توفير السكن وفرص العمل وتقديم المساعدات والرعاية الاجتماعية والمساعدات الطبية وتعليم الأطفال والوصاية القانونية على الأطفال.
في إحصائية أخرى صادرة عن مجلس الاتحاد الأوربي اشارت الى ان مجموع مبالغ دعم الاتحاد الأوربي لأوكرانيا حتى 18 اذار / مارس 2024 كانت (143 مليار يورو) دون اعتماد مبلغ مرفق خطة أوكرانيا والبالغ (50 مليار يورو) حسب الاتي:
الدعم المالي والاقتصادي والإنساني من ميزانية الاتحاد الأوربي (81 مليار يورو).
الدعم المالي والاقتصادي والإنساني من دول الاتحاد الأوربي (12.2 مليار يورو).
الدعم العسكري والحربي (33 مليار يورو).
دعم اللاجئين داخل دول الاتحاد الأوربي(17 مليار يورو). للمزيد من التفاصيل ينظر :
European Council, Council of the European Union, EU solidarity with Ukraine.
https://www.consilium.europa.eu/en/infographics/eu-solidarity-ukraine/#0

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الاوربي القبول الفوري لطلبه، ودعا رؤساء ثماني دول في وسط وشرق الاتحاد الأوروبي إلى تسريع عملية الانضمام. وصرحت أورسولا فون دير لاين رئيسة المفوضية الاوربية أنها تدعم انضمام أوكرانيا، لكن العملية ستستغرق وقتًا. في 1 مارس 2022، أوصى البرلمان الأوروبي بقبول أوكرانيا كدولة مرشحة رسميا لعضوية الاتحاد الاوربي. وفي 8 أبريل 2022، قدمت فون دير لاين الى الرئيس الاوكراني استبيانًا تشريعيًا بشأن الانضمام الى الاتحاد الاوربي، ردت عليه أوكرانيا في 17 أبريل 2022، بعدها انطلقت رسميًا محادثات الانضمام في كانون الأول/ ديسمبر 2023 [1].

ادت الحرب الروسية – الاوكرانية إلى تدفق غير مسبوق لمئات الاف اللاجئين الاوكرانيين إلى مختلف دول الاتحاد الأوروبي. ,قرر الاتحاد الاوربي في 4 اذار/مارس 2022، تفعيل اتفاق الحماية المؤقتة لأول مرة والذي تبنته دول الاتحاد في تموز/يوليو عام2001 بشأن اعتماد المعايير اللازمة لتوفير الحماية المؤقتة في حالة التدفق الجماعي للنازحين،و اتخاذ التدابير الرامية إلى تعزيز التوازن في الجهود بين الدول الأعضاء. وفقا لذلك تمكن اللاجئين الأوكرانيين الفارين من الحرب من طلب الحماية المؤقتة في دول الاتحاد الأوروبي، واصبح بامكانهم البقاء في الدول الأعضاء دون الحاجة إلى التقدم طلب اللجوء، ولديهم الحق في السكن والتعليم، ويمكنهم العمل ايضا في دول الاتحاد الأوروبي. وفي 14 تشرين الاول/أكتوبر عام 2022، تم تمديد الحماية المؤقتة لمدة عام واعتبارًا من 4 اذار/مارس 2023 وحتى 4 اذار/مارس 2024، ولم ينطبق هذا القرار على اللاجئين الذين يحملون تصريح إقامة مؤقت في أوكرانيا (على سبيل المثال للعمل أو الدراسة) وبالتالي لا يعدوا مواطنين أوكرانيين. ووصل عدد الذين الاوكرانيين الذين فروا من الحرب إلى دول الاتحاد الأوروبي حتى شباط/فبراير من عام 2023 ما يقرب من 14 مليون أوكراني، تم تسجيل 4 ملايين لاجئ، طلبوا الحصول على الحماية المؤقتة. وتباين شكل الدعم الذي قدمه الاتحاد الاوربي لأوكرانيا ما بين السياسي والاقتصادي والانساني، وبلغت قيمة مبالغ الدعم الاوربي لأوكرانيا اكثر من 107 مليار يورو حتى اذار/ مارس عام 2024[2].

ففي 16 اذار/ مارس 2022، وافق الاتحاد الاوربي على مقترح بشأن تنسيق وحدة العمل من أجل اللاجئين الاوكرانيين في أوروبا، وتسهيل توفير الاموال اللازمة من دول الاتحاد والدول الاخرى

---

(1) **Francesca Maria, Vidori lighthouse Europe, The European response to the Ukrainian War, 25 April 2022.**
https://www.lighthouseeurope.com/the-eu-response-to-ukraine-war.

(2) **Netherlands Court of Audit, What measures has the EU taken in response to the Russian invasion of Ukraine?**
https://english.rekenkamer.nl/publications/frequently-asked-questions/european-union/what-measures-has-the-eu-taken-in-response-to-the-russian-invasion-of-ukraine.
حسب تقارير المفوضية الأوروبية أنه بين عام 2014 وبداية عام 2022، خصص الاتحاد الأوروبي أكثر من 17 مليار يورو في شكل منح وقروض لأوكرانيا منها(1.7) مليار يورو في مجال التعاون الثنائي و(355) يورو في مجال السياسة الخارجية و190 مليون يورو مساعدات إنسانية. و(9.5) مليار يورو قروض من بنك الاستثمار الأوروبي بنك التعمير والتنمية، وفي مجالات تعاون أخرى. ينظر : Fella, Op. Cit., p.15

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

لتوفير متطلبات حالة الطوارئ، وتوفير الحماية للأشخاص الفارين من أوكرانيا.، وتخصيص مبلغ420 يورو مليون من أموال الاتحاد من الشؤون الداخلية غير المنفقة لدعم توفير الحماية المؤقتة للاجئين، والتخطيط لتخصيص10 مليارات يورو في إطار حزم المساعدات المستقبلية.

في مجال التعليم عقد وزراء التعليم في الاتحاد الأوروبي برئاسة ماريا غابرييل المفوض الأوروبي لشؤون التعليم والابتكار والبحث والثقافة والشباب، مؤتمرا عبر الفيديو في 16 اذار/مارس 2022 تم فيه مناقشة سبل دعم التعليم لثلاثة ملايين ونص المليون من الذين فروا من الحرب في أوكرانيا. وتمت مناقشة التعاون في الجوانب الاتية:

- تبادل المحتوى التعليمي الرقمي لتسهيله مع استمرارية التعليم في أوكرانيا وداخل الاتحاد الأوروبي.
- ايجاد ترتيبات مشتركة للترحيب بالتلاميذ الأوكرانيين لضمان رفاهية التلاميذ في المدرسة ودعم المعلمين المسؤولين عنهم.
- الاستفادة من خبرات التعلم عن بعد والتي تم اكتسابها ابان جائحة كورونا.

اما في مجال دعم الرعاية الصحية، فقد أجرى وزراء الصحة بدول الاتحاد الأوروبي اتصالا جماعيا عبر الفيديو في 16 آذار /مارس ناقشوا فيه مدى استجابة مؤسسات الاتحاد الأوروبي الصحية لتداعيات النزاع في أوكرانيا، ومنها توفير العلاج الطبي للاجئين الذين يعانون من أمراض مزمنة و الأمراض الحادة، وترتيبات الإخلاء الطبي للجرحى، وتوفير الرعاية لهم أثناء الحرب، وتنسيق العمل والدعم المتبادل لضمان قدرة النظم الصحية الاوربية على مواجهة هذه التحديات. إذ تم اعتماد آلية للإخلاء الطبي للفارين من الحرب في أوكرانيا وتم إنشاؤها في إطار آلية الحماية المدنية التابعة للاتحاد الأوروبي. إذ تم قبل ذلك وتحديدا في 13 اذار/ مارس، القيام بأول عملية نقل للأطفال المصابين بأمراض مزمنة من بولندا إلى إيطاليا. وقدمت الدول ايضا الإمدادات الأساسية، بما في ذلك الإمدادات الطبية والمعدات والخيام والوقود والمركبات والمعدات المتخصصة. كما قدمت دول الاتحاد الاوربي مساعداتها ايضا لدولة مولدوفا التي تأثرت ايضا بشكل مباشر من الحرب.

في 28 شباط/ فبراير 2022، أعلنت المفوضية الأوروبية عن تقديم دعم اضافي بمبلغ قدره 90 مليون يورو لبرامج المساعدات الإنسانية لمساعدة المدنيين المتضررين من الحرب في أوكرانيا. وشمل ذلك 85 مليون يورو لأوكرانيا و5 ملايين يورو لمولدوفا. ويعد هذا التمويل جزءًا من الدعم الطارئ الذي تقدمه المفوضية الأوروبية الى الدول التي تاثرت بالنزاع. وفي 1 اذار /مارس 2022 تم الإعلان عن حزمة مساعدات اخرى بقيمة 500 مليون يورو للمتضررين من النزاع في أوكرانيا. وتتابعت المساعدات الاوربية الى اوكرانيا ومازالت الى وقتنا الحاضر[1].

[1] **Fella, Op. Cit. pp. 36-37.**

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

بلغت قيمة الدعم المالي الى اوكرانيا في المجال الانساني ما يقرب من 2.3 مليار يورو قدمتها دول الاتحاد الاوربي كمساعدات للأشخاص الذين بقوا في أوكرانيا والذين فروا منها إلى البلدان الاوربية المجاورة بعد الهجوم الروسي، وتجسدت تلك المساعدات في توفير الغذاء والماء والأدوات المنزلية الأساسية وتوفير الرعاية الصحية وملاجئ الطوارئ والتعليم في حالات الطوارئ والمساعدات النقدية. إذ تلقى 10.5 مليون أوكراني عام 2023 الدعم الإنساني في أوكرانيا. وتم إنشاء مراكز لوجستية في بولندا ورومانيا وسلوفاكيا لنقل المواد إلى أوكرانيا بشكل اسهل واسرع. ووفقًا لخطة الأمم المتحدة للاحتياجات الإنسانية والاستجابة (HNRP)، يحتاج 14.6 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية في أوكرانيا عام 2024.

وخصص الاتحاد الأوروبي للدول الأعضاء التي تستضيف اللاجئين دعمًا ماليًا مستمرًا لضمان حصولها على الموارد الكافية لتلبية احتياجات السكن والتعليم والرعاية الصحية، وتوجيه الحماية المؤقتة، ومساعدة حرس الحدود في إدارة وصول اللاجئين، إذ رصد الاتحاد الاوربي مبلغ 17 مليار يورو لغاية عام 2024 من أمواله للدول الأعضاء التي تستضيف اللاجئين ويقدم الاتحاد الأوروبي أيضًا الدعم الفني لمساعدة الدول الأعضاء.[1]وكانت استجابة دول الاتحاد الاوربي لاستقبال اللاجئين منسجمة ومواكبة مع حجم الازمة التي نشأت نتيجة تداعيات الهجوم الروسي على الاراضي الاوكرانية[2].

---

[1] **European Council of the European Union, EU solidarity with Ukraine, 3 July 2024. Op. Cit.**

[2] **في أقل من عام ونصف، وصل حوالي 6 ملايين أوكراني إلى أوروبا. وسارعت العديد من الدول الأوروبية إلى استقبالهم والترحيب بهم. فعلى سبيل المثال، بدأت بولندا في الاستعداد لاستقبال وصول عدد كبير من اللاجئين الأوكرانيين قبل وقت قصير من الهجوم الروسي، بسبب التوتر على الحدود الأوكرانية – الروسية والمناورات العسكرية الروسية السابقة. واعتبارًا من اذار/ مارس 2023، منحت الحماية المؤقتة لأكثر من 1.5 مليون أوكراني. بعد بولندا، رحبت ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا بأكبر عدد من الأوكرانيين. وقدمت ألمانيا الحماية المؤقتة لأكثر من 960.000، بينما عرضتها إيطاليا وإسبانيا على حوالي 186.500 و186.000 على التوالي. في مارس/آذار 2022، صرحت المفوضة الأوروبية للشؤون الداخلية، إيلفا يوهانسون، بأن المفوضية الأوروبية "ستمنح الدول الأعضاء المزيد من القدرة على إدارة هذه الأزمة بطريقة منظمة وفعالة"، ومنح "حقوق الإقامة والوصول إلى سوق العمل والإسكان للأشخاص المحتاجين" وضمان "تمكن الفارين من الحرب في أوكرانيا من الوصول إلى الاتحاد الأوروبي بسرعة، دون المرور بإجراءات مطولة على الحدود". وقد أظهرت استجابة الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن الدول الأوروبية يمكنها التعبئة بسرعة لاستيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين عندما ترى الحاجة إلى ذلك. وبموجب نظام الحماية المؤقتة للاتحاد الأوروبي، سمح للاجئين الأوكرانيين بالعمل. وبعد عام واحد فقط من الحرب، كان نحو 40% من اللاجئين الأوكرانيين في أوروبا يعملون بالفعل ومنهم يعمل لحسابه الخاص. وهذا لا يساعدهم على الاندماج في مجتمعاتهم الجديدة فحسب، بل يعود بالنفع أيضًا على البلدان المضيفة لهم. في تشرين الأول/ أكتوبر 2022، أطلقت المفوضية الأوروبية طريقة جديدة للبحث عن عمل عبر الإنترنت، لمساعدة الفارين من الحرب على تأمين فرص العمل في الاتحاد الأوروبي، والتي أدرجت في البداية أكثر من 3 ملايين وظيفة شاغرة.**

Mireia Faro Sarrats, Three lessons from Europe's response to Ukrainian Migration, 9 August 2023. https://ecfr.eu/article/three-lessons-from-europes-response-to-ukrainian-migration/

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

من جانبه أعرب البرلمان الاوربي عن تضامنه ودعمه للشعب الروسي والبيلاروسي الذي احتج على الحرب ضد أوكرانيا، وطالب الدول الأعضاء بحماية ومنح اللجوء للمواطنين الروس والبيلاروس المضطهدين بسبب حديثهم ضد الحرب، وكذلك الهاربين من الخدمة العسكرية والمعارضين للحرب. كما دعا البرلمان مؤسسات الاتحاد الأوروبي إلى التواصل مع القادة الديمقراطيين الروس والمجتمع المدني الروسي ودعم إنشاء مركز ديمقراطي روسي يستضيفه البرلمان الأوروبي. والتقى رئيس البرلمان الأوروبي ببعض ممثلي المعارضة الروسية عام 2022، وتعقد اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان في البرلمان الاوربي لقاءات منتظمة مع الصحفيين المستقلين الروس والمجتمع المدني وممثلي المعارضة لتبادل وجهات النظر. كما نظم عدد من أعضاء البرلمان الأوروبي يومي 5 و6 حزيران / يونيو 2023مائدة مستديرة حول مستقبل روسيا الديمقراطية، جمعت ممثلين عن مؤسسات الاتحاد الأوروبي وأعضاء البرلمان الأوروبي وممثلين بارزين من جميع التيارات ووسائل الإعلام الحرة والمعارضة السياسية في روسيا[1].

فضلا عن استقبال اللاجئين والدعم المالي والاقتصادي، قدمت المفوضية الاوربية في 12 أيار/ مايو 2022 خطة عمل تضامن مع اوكرانيا لتسهيل الصادرات الزراعية الأوكرانية وتشجيع التجارة الثنائية والحبوب بشكل رئيس، إذ تم إلغاء جميع الرسوم الجمركية على المنتجات القادمة من أوكرانيا اعتبارًا من 4 حزيران / يونيو 2022، وكذلك إجراءات مكافحة الإغراق التي يفرضها الاتحاد الأوروبي والإعفاءات المفروضة على الحديد الصلب المستورد من أوكرانيا. والهدف منها تحفيز زيادة الصادرات الأوكرانية إلى الاتحاد الأوروبي، وتخفيف ظروف المصنعين والمصدرين الأوكرانيين[2].

في 23 شباط/ فبراير 2023 فتحت ممرات الامن الغذائي والتي سميت بممرات التضامن مع اوكرانيا لضمان قدرة الاخيرة على تصدير المنتجات الزراعية بما في ذلك الحبوب والبذور الزيتية والمنتجات ذات الصلة، واستيراد السلع التي تحتاجها ايضا، ابتداء من المساعدات الإنسانية وصولا إلى الأعلاف الحيوانية والأسمدة. إذ تقدر القيمة الإجمالية للتجارة عبر ممرات التضامن بنحو(157) مليار يورو، منها (50) مليار يورو قيمة الصادرات الأوكرانية الى الاتحاد الاوربي، و(107) مليار يورو قيمة الواردات الأوكرانية من الاتحاد. فضلا عن ذلك، فرض الاتحاد الأوروبي رسوماً جمركية أعلى على منتجات الحبوب الروسية والبيلاروسية لوقف الصادرات الروسية من الحبوب المصدرة بشكل غير قانوني والتي يتم إنتاجها في أراضي أوكراني[3].

وفي مجال حماية الاطفال وبعد ان فرّ مئات الآف الأطفال الاوكرانيين بمن فيهم الأيتام والأطفال الذين كانوا في دور الرعاية بأوكرانيا بسبب الحرب، اصبحت قضية حماية وتعزيز حقوق الطفل تشكل أولوية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وهي مثبتة في ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي. وفقا

---

[1] **Herman, Op. Cit.**
[2] **Netherlands Court of Audit, Op.Cit.**
[3] **European Council of the European Union,. Op. Cit.**

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

لذلك اعتمد مجلس الاتحاد الاوربي في 8 حزيران/ يونيو 2022، لائحة تضمنت استراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الطفل، مع التركيز بشكل خاص على حماية حقوق الأطفال في حالات الأزمات أو الطوارئ. وعلى خلفية الحرب التي شنتها روسيا ضد أوكرانيا، أشار المجلس إلى ضرورة حماية الأطفال الذين يواجهون النزاعات المسلحة وعواقب مثل هذه النزاعات، اذ يحتاج الأطفال إلى الحماية وعلى وجه الخصوص من التجنيد من قبل القوات المسلحة، والاتجار بالبشر، والتبني غير القانوني، والاستغلال الجنسي، والانفصال عن عائلاتهم. وبناء على ما سبق، أكد مجلس الاتحاد الاوربي التزامه بحماية جميع الأطفال الذين فروا من الحرب في أوكرانيا، وخاصة أولئك المنفصلين عن عائلاتهم، ضد جميع مخاطر التبني غير القانوني أو الاختطاف أو الاستغلال. وابدى المجلس الاوربي في حزيران/ يونيو 2024 قلقه إزاء ارتفاع انتهاكات حقوق الأطفال في سياق النزاع المسلح، والتي تفاقمت بسبب انتشار الحروب، بما في ذلك حرب روسيا ضد أوكرانيا وترحيلها غير القانوني ونقلها القسري للأطفال الأوكرانيين[1]. وذكرت تقارير اوربية أن جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ارتُكبت وما تزال تُرتكب في الحرب، وأدان قادة دول الاتحاد الأوروبي الهجمات العشوائية التي تشنها القوات الروسية ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية في اوكرانيا، وأكدوا على ضرورة احترام القانون الإنساني الدولي، وان دول الاتحاد الاوربي تدعم أوكرانيا بشكل كامل، وتعمل من اجل تقديم المسؤولين عن جرائم الحرب إلى العدالة.

واتخذت دول الاتحاد الأوروبي عدداً من الاجراءات في مجال انتهاكات حقوق الانسان في الحرب. ففي آذار/ مارس 2022، قررت دول الاتحاد الأوروبي إلى جانب دول اخرى، إحالة الوضع في أوكرانيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وفتح تحقيق من قبل المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وكذلك المدعي العام في أوكرانيا. وساعدت وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية (يوروجست) The European Union Agency for Criminal Justice Cooperation (Eurojust)) في تشكيل فريق تحقيق مشترك في الجرائم المرتكبة في أوكرانيا وملاحقة مرتكبيها، واعتمد مجلس الاتحاد الاوربي في أيار/ مايو 2022 اسس جديدة تسمح لليوروجست تخزين وحفظ الأدلة المتعلقة بجرائم الحرب، بما في ذلك صور الأقمار الصناعية والصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو والتسجيلات الصوتية وملفات تعريف الحمض النووي وبصمات الأصابع، ومعالجة هذه الأدلة وتحليلها ومشاركتها مع السلطات الوطنية والدولية ذات الصلة، واستضافة المركز الدولي في لاهاي لمقاضاة جرائم الحرب في أوكرانيا، ويهدف المركز إلى تنسيق التحقيق في الاعمال التي وصفت بالعدوانية والتي ارتكبتها روسيا في اوكرانيا، وتسهيل اعداد القضايا للمحاكمات المستقبلية. ولتعزيز عمل الاتحاد في هذا الجانب، عدل المجلس في نيسان/ أبريل 2022 من تفويض بعثة الاتحاد الأوروبي الاستشارية لإصلاح قطاع الأمن المدني في أوكرانيا (EUAM Ukraine). وسمحت التعديلات الجديدة للبعثة بتقديم المشورة

[1]European Council of the European Union,. Op. Cit..

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الاستراتيجية والتدريب للسلطات الأوكرانية لتسهيل التحقيق في أي جرائم دولية وملاحقة مرتكبيها. كما يمكن لبعثة الاتحاد الأوروبي في أوكرانيا أن تتبرع بأموال أو معدات للسلطات الأوكرانية، وتتعاون بشكل وثيق مع المحكمة الجنائية الدولية اومع اليوروجست.

في مايو/أيار 2022، أعلن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة عن إنشاء المجموعة الاستشارية للجرائم الفظيعة (ACA)، والتي تهدف إلى دعم مكتب المدعي العام لأوكرانيا في التحقيق والملاحقة القضائية للجرائم المتعلقة بالصراع. وتعمل المجموعة الاستشارية على تعزيز الجهود الحالية التي يبذلها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم في سياق الحرب الروسية ضد أوكرانيا[1].

لم يقتصر الدعم الذي قدمه الاتحاد الاوربي على الجوانب السابقة بل كان للدعم العسكري نصيب منها، إذ بلغ إجمالي دعم الاتحاد الأوروبي للجيش الأوكراني 39 مليار يورو. ففي 13 نيسان/ أبريل 2023، اعرب الاتحاد الأوربي عن دعمه العسكري لاوكرانيا من خلال برنامج او مشروع السلام الأوروبي الذي اسسه الاتحاد الاوربي في 22 اذار/ مارس 2021 وكان بمثابة أداة ووسيلة لتعزيز قدرة الاتحاد الأوروبي على منع الصراعات وبناء السلام والحفاظ عليه، وتعزيز الأمن والاستقرار الدوليين[2]. وفي 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2022، أطلق المجلس الاوربي مهمة مساعدة أوكرانيا عسكريا والتي سميت (بعثة مساعدة الاتحاد الأوروبي لأوكرانيا (EU Military Assistance Mission EUMAM) in Support of Ukraine. وكان الهدف منها تعزيز القدرة العسكرية للقوات المسلحة الأوكرانية للدفاع عن سلامة وسيادة أراضي أوكرانيا وتهدف البعثة ابضا إلى توفير التدريب الفردي والجماعي والمتخصص للقوات المسلحة الأوكرانية، فضلاً عن حماية السكان المدنيين. وقد انطلقت المهمة في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022. وكانت اشكال الدعم العسكري لأوكرانيا هي تلبية الاحتياجات العسكرية والدفاعية لأوكرانيا وتدريب الجنود الأوكرانيين وتقديم الذخيرة والصواريخ فضلا عن الالتزامات الأمنية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا[3].

في 1 آذار /مارس 2024، اقر الاتحاد الاوربي مشروع دعم اوكرانيا بمبلغ 50 مليار يورو من التمويل الثابت عرف" بخطة اوكرانيا"، وكان على شكل منح وقروض لدعم الاستقرار في أوكرانيا وإعادة

---

(1) **European Council of the European Union,. Op. Cit.**

(2) **للمزيد من التفاصيل حول مشروع او مرفق السلام الاوربي ينظر:**
European Council of the European Union, European Peace Facility,17 July 2024. https://www.consilium.europa.eu/en/policies/european-peace-facility

(3) **European Council of the European Union, EU military support for Ukraine,1 july,2024. https://www.consilium.europa.eu/en/policies/eu-response-ukraine-invasion/military-support-ukraine**

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

إعمارها للمدة من 2024 إلى 2027[1]. إذ تم تخصيص 32 مليار يورو من المبلغ ضمن خطة أوكرانيا لدعم الإصلاحات والاستثمارات، إذ ربط الاتحاد الاوربي بين صرف المبالغ وتنفيذ المؤشرات او الشروط المحددة التي تنفذ من قبل اوكرانيا. وفق لذلك وضمن "خطة أوكرانيا" قدمت الاخيرة في 20 اذار/ مارس 2024 رؤيتها لإعادة الإعمار والتحديث والإصلاحات التي تنوي القيام بها كجزء من عملية انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، وحددت من خلالها خطواتها في مجالات الإصلاحات الهيكلية والاستثمارات في القطاعات ذات إمكانات النمو الأكبر، وتطوير الإدارة العامة، مع التركيز على الحكم الرشيد والالتزام بسيادة القانون ومكافحة الفساد والاحتيال. ومنذ دخول الخطة حيز التنفيذ مطلع اذار/ مارس 2024 وحتى شهر تموز/ يوليو، تم صرف 6 مليارات يورو، بعد استيفاء الشروط المتفق عليها.[2] وتهدف خزمة الدعم هذه ابضا إلى ضمان قدرة الاقتصاد والمجتمع في أوكرانيا على الاستمرار في أداء وظائفهما، ولتغطية أجور موظفي الخدمة المدنية، علىً أن يتم إنفاق جزء من هذا المبلغ على الإصلاحات التي يتعين على أوكرانيا أن تنفيذها دعماً لمحاولتها الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وتتألف حزمة الدعم من 33 مليار يورو من قروض طويلة الأجل ومنخفضة الفائدة. و17 مليار يورو فشمل المنح التي ستساهم فيها جميع دول الاتحاد الأوروبي[3].

الخاتمة:

منذ بداية الحرب الروسية – الاوكرانية في 24 شباط / فبراير عام 2022، وقيام القوات الروسية باجتياح الاقاليم الشرقية لأوكرانيا، ابدت دول الاتحاد الاوربي موقفها الواضح والصريح منها. فقد ادان الاتحاد الاوربي الهجوم الروسي على الاراضي الاوكرانية، ودعا روسيا الى سحب قواتها من اوكرانيا واحترام سيادتها واستقلالها، ونتيجة لعدم استجابة الروس وضمهم لتلك الاراضي الى روسيا، اتخذ الاتحاد الاوربي سلسلة من العقوبات ضد روسيا تضمنت اربعة عشر حزمة حتى حزيران/ يونيو 2024، شملت

---

(1) للمزيد من التفاصيل حول الاجراءات والوسائل والخطوات والقوانين التي اعتمدها الاتحاد الاوربي لدعم اوكرانيا للاعوام 2022 و2023 و 2023 ينظر:

Topics, European Parliamen, How the EU has been supporting Ukraine, 02-02-2022.
https://www.europarl.europa.eu/topics/en/article/20220127STO22047/how-the-eu-has-been-supporting-ukraine.

(2) Council of the European Union European Council, Ukraine Plan: Council green lights regular payments under the Ukraine Facility, 14 May 2024.
https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2024/05/14/ukraine-plan-council-greenlights-regular-payments-under-the-ukraine-facility/
للمزيد من التفاصيل حول خطة أوكرانيا ينظر المصدر نفسه.

(3) Government of the Netherlands, Ukraine: €50 billion in extra support from the European Union.
https://www.government.nl/latest/news/2024/02/06/ukraine-50-billion-euros-in-extra-support-from-the-european-union.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

مختلف القطاعات والافراد والمؤسسات والتي قدرت أعدادها بالألاف، والتي شملت القطاعات المالية والمصرفية والتكنولوجية والاقتصادية والطاقة والنقل الجوي والبحري والبري، فضلا عن حظر البضائع والسلع ذات الاستخدام المزدوج وحظر البضائع الروسية في دول الاتحاد الاوربي والعكس ايضا، اضافة الى العقوبات السياسية والدبلوماسية وفرض الحظر على كبار المسؤولين الروس من المدنيين والعسكريين، وكل من له صلة بالحكومة والنظام الروسي او من له دور في الحرب الروسية ضد اوكرانيا، الى جانب العقوبات العسكرية وكل ما من شأنه ان يدعم الجيش والالة العسكرية الروسية. وكان هدف الاتحاد الاوربي اضعاف روسيا اقتصاديا وعسكريا وعدم قدرتها على مواصلة الحرب ضد اوكرانيا.

في المقابل قدمت دول الاتحاد الاوربي دعمها الكامل الى اوكرانيا سياسيا واقتصاديا وانسانيا وعسكريا. واعربت دول الاتحاد الاوربي عن دعمها وتاييدها لاوكرانيا في حربها ضد روسيا والتي وصفتها بالعدوانية، ومنذ بداية الحرب اعلنت دول الاتحاد الاوربي تفعيل قانون الحماية المؤقتة الذي اقرته دول الاتحاد عام 2001، وتضمن استقبال ورعاية اللاجئين في حالات الطوارئ،وقدمت دول الاتحاد الاوربي بموجب هذا القانون مساعداتها الى اوكرانيا، إذ فتحت دول الاتحاد حدودها للاجئين الاوكرانيين الذين تجاوزات اعدادهم الملايين، وقدمت لهم الرعاية الاجتماعية والانسانية والاقتصادية، ووفرت لهم المسكن وفرص العمل والتعليم والرعاية الصحية، ووفرت لهم الحماية الكاملة ولاسيما الاطفال والنساء وكبار السن، كما قدم الاتحاد الاوربي دعمه السياسي والاقتصادي والمالي والعسكري الى اوكرانيا في حربها ضد روسيا، وبلغت قيمة الدعم الاوربي الى اوكرانيا حوالي 110 مليار يورو، اضافة الى 50 مليار يورو ضمن خطة دعم اوكرانيا للمدة من 2024–2027، الى جانب دعم مساعي اوكرانيا وتشجيعها ودعمها في تطبيق معايير الانضمام للانضمام الى الاتحاد الاوربي. وبالرغم من تلك العقوبات التي تم فرضها على روسيا، والدعم غير المحدود الى اوكرانيا، فان الحرب ما زالت مستمرة ولم تحسم الى الوقت الراهن، فلا روسيا ضعفت ولا اوكرانيا تمكنت من استعادة اراضيها.

الاستنتاجات:

- ان الحرب الروسية – الاوكرانية لم تكن لتقع لولا سياسات حلف شمال الاطلسي التوسعية تجاه دول اوروبا الشرقية المتاخمة حدودها مع روسيا. وخاصة اوكرانيا التي سعت جاهدة من اجل الانضمام الى الاتحاد الاوربي. الامر الذي عدته روسيا تهديا مباشرا لأمنها القومي ومصالحها الحيوية في المنطقة.
- ليس من المستبعد ان تكون الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوربي قد خططت ودفعت باتجاه الحرب مع روسيا رغبة منها في اضعاف الاخيرة واخراجها من دائرة التنافس السياسي والاقتصادي والعسكري بين الجانبين، ومحاولة فرض الهيمنة الغربية عليها.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

- بالرغم من دعم دول الاتحاد الاوربي الكبير الى اوكرانيا فان الدعم الاكبر كان من قبل الولايات المتحدة الامريكية. ولولا دعم الاخيرة لما تمكنت اوكرانيا من الصمود امام القوة الروسية طوال هده المدة.
- على ما يبدو ان الدول الغربية كان في حسبانها ان يتم حسم الحرب لصالح اوكرانيا باسرع وقت ممكن معولين على القدرات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجيا للدول الغربية،في مقابل عدم قدرة روسيا الاقتصادية والعسكرية من الاستمرار في الحرب، ولم تكن تتوقع الدول الاوربية ان تستمر الحرب طوال هذه المدة الزمنية التي تجاوزت الثلاث سنوات.
- اثبتت روسيا عن طريق هذه الحرب امكانياتها وقدراتها العسكرية والاقتصادية وتمكن قواتها من الصمود ومواصلة الحرب بالرغم من الدعم الغربي الاقتصادي والعسكري الهائل الى اوكرانيا.
- اثبتت المتغيرات الجديدة على الساحة الدولية وتقارب الولايات المتحدة الامريكية وروسيا عقب انتخاب الرئيس الامريكي دونالد ترمب وعزم الاخير لانهاء الحرب، ان الولايات المتحدة الامريكية هي صاحبة القرار في هذه الحرب. فبمجرد اعلان دونالد ترمب عزمه على انهاء الحرب وايقاف الدعم الامريكي الى اوكرانيا انصاعت الدول الاوربية كافة واذعنت لقرار الرئيس الامريكي.
- في ضوء المتغيرات الاخيرة على صعيد الحرب الروسية – الاوكرانية، فان انتهاء الحرب وفق المعطيات على الارض، وتأكيد روسيا على الاحتفاظ بالأراضي التي سيطرت عليها عقب اجتياحها الاراضي الاوكرانية عام 2022، يشير الى تمكن روسيا ورجاحة كفتها في هذه الحرب.
- خسرت اوكرانيا الالاف من مواطنيها بين قتيل وجريح، فضلا عن تدمير نسبة كبيرة من بنيتها التحتية وإلحاق الضرر الكبير باقتصادها، وكذا الحال بالنسبة لدول الاتحاد الاوربي التي خسرت ايضا عشرات المليارات من الدولارات على شكل مساعدات عسكرية واقتصادية وانسانية دون جدوى. اما بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية فقد تعوض خسارتها المادية بصفقة اقتصادية مع اوكرانيا واخرى سياسية واقتصادية من روسيا.

References:

1. Electronic Database of Investment Treaties (EDIT), EC - Russia PCA (1994), Agreement on partnership and cooperation establishing a partnership between the European Communities and their Member States, of one part, and the Russian Federation, of the other part.
2. Andrew Monaghan, The Background of EU-Russia Relations, Jan. 1, 2007, pp. 11-12.
3. Andrew Monaghan, The Background of EU-Russia Relations, Jan. 1, 2007, pp. 11-12.
4. (1) Vanessa Cuevas Herman, EU-Russia relations, European Parliament, Fact Sheets on the European Union, 4/2024.
5. R. G. Gidadhubli, Russia after Beslan, *Economic and Political Weekly Journal*, Vol. 39, No. (Oct. 23-29, 2004), p. 4704.
6. Alessandro Figus, European Union and Russia: international relations Evolution, Geopolitical, *Social Security and Freedom Journal*, Volume 3 Issue 2, 2020, p 132.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

7. Helene Sjursen, Guri Rosén, Arguing Sanctions: On the EU's Response to the Crisis in Ukraine in European-Russian Power Relations in Turbulent Times, 2021, pp.59-60;
8.Stefan Meister, A Paradigm Shift: EU-Russia Relations After the War in Ukraine , November 29, 2022.
9. Helene Sjursen, Guri Rosén, Arguing Sanctions: On the EU's Response to the Crisis in Ukraine in European-Russian Power Relations in Turbulent Times, 2021, pp.59-60; Herman, Op. Cit.
10. Stefan Meister, A Paradigm Shift: EU-Russia Relations After the War in Ukraine , November 29, 2022.
11. Ministry of Foreign Affairs of Ukraine, Mission of Ukraine to the European Union, Overview of Ukraine-EU Relations, 15 April 2021.
12. Mission of Ukraine to the European Union, Legal Basis and instruments of Cooperation, 15 April 2021.
13. Ministry of Foreign Affairs of Ukraine, Mission of Ukraine to the European Union, Overview of Ukraine-EU Relations, 15 April 2021, Op. Cit.
14. Mission of Ukraine to the European Union, Legal Basis and instruments of cooperation , 15 April 2021, Op.Cit.
15. Ministry of Foreign Affairs of Ukraine, Mission of Ukraine to the European Union, Overview of Ukraine-EU Relations, 15 April 2021, Op.Cit
16. European Parliamentary, Association agreement between the EU and Ukraine, July2020, PP. 15-16.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0